أولويات البحث العلمي في العلوم الإنسانية

د. سر الختم عثمان الأمين (★)

مستخلص الورقة

هذه الورقة تحاول أن تجيب على سؤال عمّا إذا كانت هناك فعلاً أولويات تحكم التخطيط ومن ثم الإنتاج البحثي في العلوم الإنسانية ، وما حدود هذا الحكم والتخطيط؟

ولذا عَمِدَتْ الورقة في مقدمتها المنهجية أن تجيب على أسئلة مثل أين موقع (العلوم الإنسانية) بين العلوم البحتة والتطبيقية والمهنية، وأين موقع الإنسانيات من علوم الوحي ما يعرف بالعلوم الإسلامية)؟ وذلك بالاستدلال المُبرهن بالمنطق العلمي وفي مبحثها الثاني تناولت الورقة بالتحليل نتائج الورقة الإطارية التي فيها قضايا وعناوين وموضوعات بحثية، اعتبرها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أولوية وفق العينة المبحوثة من بينهم، وحاولَتْ التّوفيقَ بين اتجاهات التفكير في الأولويات من خلال ما أعطت عناوين البحوث المقترحة ـ كأولويّة من مُؤشّرات تفكير، واستخدمت الورقة في المبحث الثالث منهج المقارنة للرّبط بين العلوم الإنسانية، وعلوم الوحي من حيث الموضوع، والسمات المشتركة فيما بين الحقليْن اللّذين موضوعهما ـ في الأساس ـ هو الإنسان وحياته ونظم تلك الحياة

وخَلُصَتْ الورقة إلى نتائج وتوصيات أهمّها

(★) مدير مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية ورئيس هيئة التحريّر

- عدم وضع قيود على حرية التفكير البحثي، أو كبح المبادرات الابتكاريّة للباحثين بدعوَى ترتيب الأولويات البحثية في العلوم السياسية.
- الاعتماد على فرق بحثية في كلّ اختصاص على حِدَة، حتى يكون تحديدُ الأولويات من صناعة الباحثين أنفسهم، في حقولهم التي يدركونَ أبعادها ومشكلاتها جيداً.
- الاهتمام بإنتاج موسوعات تُعنَى بتوحيد المصطلحات الإنسانية والإسلامية؛ لتكون الإنسانيات والإسلاميات مدرسةً بحثيةً واحدةً في المستقبل، تُعطى الأولويّة للوحي حتّى يقود ركب الإنتاج البحثي في الإنسانيات، وفق دراساتٍ تُراعِي التّجريب العلميّ، مع الأخذ بمعطيات الوحي الرّبّاني بين العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية.
- العمل على إصدار دوريّة مصطلحيّة للغرض أعلاه، لخدمة الباحثين على أن تُضَمَّن بيليوغرافيا للبحوث التي تخدم التّوحيد المصطلحي.

توطئة

الأولويات في تاريخ البحث العلمي السوداني

يرتبط تاريخ البحث العلمي بالمحاولات الأولى للإنسان حين بدأ يتعرّف على الكون الذي يعيش فيه ، وظلّ الإنسان في بحث مستمر منذ بدء الخليقة لتطوير مصادر ضروريات حياته من أجل تحسين إنتاج الغلاّت والحبوب، وغرس الثمار والفاكهة بعد أن أُنزل إلى الأرض فصار يكدح ويعمل ويظمأ فيها ويضحى

وقام فيما بعد بإنتاج تقنية تُعنيه على لصيد الحيوانات من رماحٍ وسهامٍ وأقواس وحراب وغير ذلك ، وكذلك شباك صيد البحر، والقوارب ووسائل حفر الآبار، وشق التُّرَع وجداول الرّي ، والشّواديف والسّواقي على الأنهار، كأولويات لأدوات اكتساب معيشته

إنّ هذه التّقنيات الأوليّة البسيطة الصنع قد أسهمت في تأسيس فكرة البحوث التي شّكلَتْ طفراتٍ في الفيزياء والميكانيكا والمساحة وإنتاج الأغذية الحديثة بعد ذلك بقرون كثيرة[1].

ومعلوم أن القاعدة الأساس للعلم، مثلها مثل اللّغات ناجمة عن الإلهام الرّبّاني للإنسان وتعليم الله له كما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[2].

إن القرآن الكريم قد أشار إلى الطّاقة الخضراء المنتجة من البيئة الزّراعيّة مثل وقود الإيثانول وغيره، في مثل قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾[3].

إنّ تاريخ العلم يعتبر الشّرقَ الأوسطَ جزءاً مهماً منه ؛لنزول الديانات فيه، فقد كان إبراهيم ـ عليه السّلام ـ في العراق والشّام والحجاز، وكان موسى عليه السّلام في الشام ومصروالسّودان، ومعظم النّبوّات كانت في الشّرق الوسيط من العالم مابين فارس ومصر غرباً ،ومن الأناضول إلي اليمن جنوباً، فهي حدود البيئة العلمية الرّبانيّة الأولى في العالم

والبحث العلمي لم ينشأ منفصلاً عن الدّين ـ طوال تاريخ المعرفة الإنسانية ـ وقد نقل الغربيّون عن النّوبيين والفلاحين في السّودان ومصر الأدوات الزراعية، مثل الساقية واسمها بالنّوبية Koleh وهي لفظه كما تعني السّاقية ؛فإنها تعني أيضاً (المعادلة) ، وقد بُنيتْ

---

(1) علي سعد محمد (بروفيسر) ، التطور النوعي في مجالات البحث العلمي (ورقة) مجلة أبحاث الإيمان ، العدد 19 ، الخرطوم، 2006م ، ص 34.

(2) سورة البقرة ، الآية 31

(3) سورة يس ، الآية 80

ميكانيكا الساقية على نظرية التزامن فعلاً ، بمعادلة التّروس في الحلقة الصّغيرة على حلقتين كبيرتين أفقية ورأسية الأفقية تجرها البقر والرّأسية تنزع الماء بجرّار من النّيل ، وقد أشار القرآن الكريم لهذه الآلة في قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ﴾[1]. في قصة بقرة بني إسرائيل مع موسى عليه السّلام وبنيت على مكانيكا السّاقية ومعادلة التّروس فيها كلّ أنظمة التروس الأوربية بعد بدء العصر الصّناعي في إيطاليا ، في القرن الثامن عشر الميلادي ، بل والأرجح أنّها نُقِلَتْ عنها

وكان النّجّار النّوبي يستخدم في إنتاج وتصميم الساقية والقوارب الصغيرة والمراكب الشّراعية نوعاً من البحوث النوعية "Qualitative Research"وهي طريقة بحثّية تهتمُّ باستخدام أدوات المعاينات والمشاهدات (المراقبة) ، وذلك بدراسة الغابات المجاورة لمزرعته ، وانتقاء سُوق وفروع الأشجار المناسبة للإنتاج التّقني للسّاقية وآلاتها والشّادوف والناعورة والمركب والزورق ، وأدوات الزراعة مثل الواسوق والسُلّي "Sulli" التي تخرق بها أطيان الجروف لزرع الحبوب بعد انحسار مياه الفيضانات والإبلِ Erbil لطرح تراب المحراث والتروب Turubلقص الحشائش الطُّفيلية من المزرعة والتبريحة Tubreh "المِعْوَل وإنتاج أقوى الحِبال من ليف أشجار النخيل ونبات الحلفا Hamarteh وجريد النّخيل البكر ، وحبال القواديس "جرّار الساقية والعلس الحامل الجرار لمجموعة القلل النازحة للماء من النيل

وهذه التّقنيات البدائية كانت تقوم على نظرية التزامن والمعادلة في أيام التّحاريق "جفاف النّيل باستخدام ساقيات صغيرة الحجم كآليات رافعة تضخُّ الماء في الحوض الرئيس للساقية الأم وتُسمىّ هذه الصغيرة بالكلتود Kolehtod تمدّ مستودع الساقية الكبيرة بالماء اللاّزم

---

(3) سورة البقرة ، الآية 71.

وكان المزارع النوبي كما يستخدم أسلوب المسح للغابات الزراعية المجاورة بحثاً عن أنسب أنواع الخشب لاستخدامات التّقنية الزراعية ، يقوم كذلك بمسح غابات السنط والحراز والطرفاء والعُشَر للدراسات المتصلة بالطب الطّبيعي حيث أستخدِمَتْ ثمارُ السّنط "القرضْ في علاج الالتهابات الخارجية والداخلية والجروح والدّمامل وغيرها كمادة مطهرة ومبيدة للبكتريات والفطريات الضّارْة، وأوراق الخِروع Abkoyn لمعالجة الجروح المزمنة، وغيرها من أنواع الاستخدام العلاجي ، وذلك بمنهج تجريبي واستنتاجي مُحكم ودقيق المعلومات ، للإجابة على أسئلة الهائمين على وجوههم من المرضي في ذلك الزمان السحيق بحثاً عن العلاج .

كانت تُنتج أدواتُ الحصاد من درّاسات الحبوب، ومن الأحجار الصّلبة مطاحن صغيرة لطحن الحبوب ، واستخدام الأحجار في بناء البيوت والمعابد والمقابر والقصور، كأول أنشطة بحثية هندسية استخدَمتْ مواد البيئة المحلية

وقد استخدم المسح الميداني لأنواع الحجارة البيضاء والجير الأصفر لطلا ء جدران المنازل وصيانة أسقف البيوت ، وذلك بعد خلطها بدقيق تِبْن سُوقِ القمح لتكون صلبةً قويّةً متماسكةً ، وبذلك هم أول من جمع بين عنصرين طين وماء مع عنصر غير طيني هو سيقان القمح المُهشّمة، ويمكن أن تكون فكرة الّسيخ والأسمنت مستمدةً من فكرة جمع عنصرين لتحقيق الصلابة لطوب المنازل القديمة، وصناعة فَخَّار صلب متين، وجدران قوية من هذا الخليط مع اللَّبن(الطين)

إلى جانب استخدام الخشب في صناعة المقاصل للكلاب المصابة بالسَّعَر، وصناعة الأوتاد القوية الخارقة للأرض، وذلك واضح في قوله تعالى: ﴿ وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ﴾[1].

(1) سورة الفجر ، الآية 10.

وكذلك صناعة أوتاد التّوقيت للورديات الثلاث للمزارعين خلال اليوم في الصبح والظهر والليل، وفي الصيف وفي الشتاء على مواقع النّجوم وميلان الشّمس وظِلال الأشجار

فهذا يعني بأنهم قد أخذوا باستخدام علم المزولة الفلكية للأغراض الزراعية ، وإعداد تقاويم المواسم الزراعية على الشهور القبطيّة التي تبدأ بشهر توت وتنتهي بشهر مسرى[1].

وقد استخدم المزارع النوبي في طرق البحث العلمي، منهج المحاولة والخطأ Trial & Error. كثيراً وبذلك فقد صار البحث والتجربة جزءاً طبيعياً من حياته اليومية في محاولة منه لاستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في البيئة من حوله ، وبناء على هذا يمكن القول ـ بكلّ ثقة ـ أنّ الباحثَ النوبي قد سبق المدارس الأوربيّة في المنهج التّجريبي، والمسح الميداني بالعينات لاختبار فرضياته البحثيّة وطَرْح التّساؤلات المناسبة لكلّ فرضية، والبحث عن إجابةٍ لها في كلّ محاولة عملية يقوم بها؛ في المزارع والغابات والحقل وأدواته في أنشطة بحثية حرّة غير مقّيدة بمناهج البحث، وطرائقه التي نعرفها اليوم

وتأكيداً على ما ذكرنا نجد أن ما قام به المزارع النوبي هو نوع من البحث يقوم على أنّ التّعريف العام للبحث العلمي هو" ما يبذل من جهد بإعمال العقل لاستكشاف حقائق وفق منهج سليم ، لبلوغ نتائج يمكن تكييفها وتوظيفها لتلبية هدفٍ ما "[2].

ولا بد أن يكون البحث له هدف سامٍ لتّوظَّفَ نتائجه لإعمار الحياة الإنسانية بالنَّماء والازدهار ، فالبحثُ العلميّ الرّشيد يُلبيّ حاجات الإنسان ، ويستوعب مشكلات حياته لينهض بتقديم الحلول لهذه المشكلات ، من واقع معطيات البيئة المحيطة ـ قدر الإمكان ـ مع

---

(1) كلمة (مسرى) تعني إسم الشهر الأخير ، وتعني مدلول (الحصاد) بنهاية الموسم في ذات الوقت وتقابل كلمة الموسم الزراعي أيضاً

(2) أ.د علي الطاهر شرف الدين ، البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية (ورقة منشورة) بمجلة أبحاث الإيمان ، أبريل 2006م ، عدد 19 ، ص22.

الاكتفاء الذاتي من الموارد، باستغلالها أمثل استغلال وفقاً لدراسات ونتائج بحوث متطّورة نافعة ، ليواكب الإنسان متغيّرات بيئته وتطوّراتها، ليدفع بهذا الواقع نحو الأفضل وهذا الواقع إذا ما تمّ العملُ على مواكبته يسمى الخبراء ذلك تحديثاً[3].

إنّ الإنسانَ السّوداني قد ساهم في تحديث حياته بهذا المفهوم، وفق المقتضيات التاريخية، والسياق الزماني الذي بدأت فيه الحضارة ونَمَتْ وتطوّرَتْ في إقليم وادي النيل فالفضول العلمي سُنّة كونيّة وفطرة فطر الله النَّاسَ عليها ومع أن إنسان وادي النيل قد توقف لأسباب تاريخية عن العطاء العلمي، والإنتاج التّقني لانشغاله بالصّراعات والحروب وغوائل الأعداء على بلاده منذ القدم ؛ إلاّ أنّه قادر أن يُواكب التّقدُّم الهائل الماثل في عالم اليوم في تقانة العصر المتطوّرة التي تخدم البحث العلميّ

إنّ من منن الله على سكّان السودان نعمة الإسلام، واستقرار الإيمان في قلوب أهله ؛ فلتكن لهم همة عالية في البحث العلمي كعلوّ شأن الدين الإسلامي على سائر الأديان، وأُمّة الإسلام على غيرها من الأمم شاهدة عليها ، فإعطاء أولويّة للبحث العلمي على سائر الأنشطة الثقافية والفكرية والعملية أمر في غاية الأهمية ، كما أنّه مراعاة الأولوية في أنفع البحوث وأكثرها جواباً للمسائل المطروحة، والنّوازل الحالّة والحاجات والضّرورات الإنسانيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وهي طريق الصواب في تقديم الأَوْلَى على غيره من مناشط البحث

ونجد الشريعة الإسلامية قد راعت الأولويات في تشريعها للأحكام، والحكم على الأشياء، واستيعاب الأمور والقضايا ، كما أنّ الفقهاء حين استقرأوا طريقة ترتيب الشّارع الحكيم في التّشريع أدركوا أنّ الأولويات سُنّة تشريعيّة ، فبنوا عليها قواعدهم الفقهيّة

(3) المرجع السابق ، ص 25 – 26.

واحتكموا إليها ، فالشريعة تقدّم الفَرْضَ على النّافلة ، والنّصَّ على الاجتهاد ، ودرءَ المفاسد على جلب المصالح ، والمصلحةُ العامَّةُ مقدمة على المصلحة الخاصّة ، ودرء الضّرر العام قبل الضّرر الخاصّ ويرتكب أخف الضّررَيْن وأهون الشّرّيْنْ مخافةَ ضرر أكبر وشرّ أخطر من ه. فمثلاً فإن طلب العلم أَوْلَى من التّنفُّل بالصّلاة أو غيرها وهكذا[1].

فهذه الأولويات تعتبر كلُّها حين نحدّد أولويات البحث العلمي لإنتاج معرفة تُعَدُّ علميةً ذات نَفعٍ للنّاس، صالحة لاستدامة تقويم وتحديث حياتهم ومعاشهم باعتبارها أولويات الشّريعة

ولابّد من اعتبار ذلك جزءاً من تاريخ البحث العلمي التّطبيقي في تاريخ الأمّة السّودانية ممثّلة في حضارة النّوبيين وأن تلك التطبيقات العلمية النّافعة في الهندسة والميكانيكا والطّبّ الطبيعي، واستخدامات الحيوان و واستقلال الأرض للزراعة، ودراسة الفصول والمواقيت، كُلها تعتبر مُؤشّراً لأولويات الإنسان السوداني منذ فجر التاريخ، وأنها كانت أولويات مصحوبة ليست لذاته فقط ، بل موجّهة نحو تحقيق النّفع العام للمجتمع

المبحث الأول

المقدمة المنهجية

أولاً مفاهيم العلوم الإنسانية

هنالك علم يطلق عليه اسم علم الإنسان، وهو حقل معرفيّ يطوف فيما بين الثقافات

(1) عبد الله الزبير عبد الرحمن (بروفيسر) دعوة الجماهير مكونات الخطاب ووسائل التسديد ، قطر ، وزارة الشؤون الإسلامية ، كتاب الأمة ، العدد 76 ، ربيع الأول 1421هـ ، ص 97 – 98.

والجماعات الإنسانية مكاناً وزماناً، فيرتكز على دراسة البشر ونظمهم الثقافية التي هي ليست شيئاً واحداً من حيث المعايير والمكونات والنظم تكويناً وتشكيلاً، لذا فإن أهمّ سمات هذا العلم هو التّنوُّع الذّي يدلُّ بشدّة على أنّ بين العلوم الإنسانية منظومة معرفية ذات منطق داخلي يحقق تكاملها العلمي

فإن علم الإنسان وبهذا المفهوم يبحث في روابط فكرية وثقافية تاريخية ونفسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية وقانونية وجغرافية وفلسفية وعقدية وغير ذلك[1].حيث تعمل هذه الرّوابط على تفعيل أنظمة هذا العلم من أجل رفاهيّة الإنسان وإسعاده.

على أنّ هذا التقسيم الحديث يقصر علم الإنسان على ما يعرف بـ (الانثروبولوجيا)، وهو العلم الذي يهتمّ بالنظم الثقافية وتحليل الظّواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في إطار من الدراسة التفسيرية المرتبطة بالهوية والأخلاق والقيم والنوع الاجتماعي والأجناس العرقية، وبذلك فهو فرع من علم الاجتماع بمعناه الواسع

ثانياً علاقة علم الاجتماع بالعلوم الإنسانية

إذا كان علم الاجتماع علماً مُنّظماً مستقّلاً قائماً على الملاحظة والمنهج التجريبي الاجتماعي، وما لهذا الطرق من فاعلية في استقراء الحقائق وتحليلها إحصائياً وكمياً بحيث يصل لنتائج دقيقة، إلاّ أنّه هذا العلم ،ورغم كل ذلك الاستقلال المنهجي، يعتبر فرعاً من فروع العلوم الإنسانية، حيث تربَّى علم الاجتماع في حُضْنِ الفلسفة من حيث تطوّر التفكير

(1) انظر عبد العزيز شاهين دراسات في علم الإنسان (بروفيسور) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2012م ، ص 9.

الاجتماعي الذي كان جزءاً من تاريخ الفلسفة التي تُسمّى أمّ العلوم

وعلم الاجتماع لايعمل بمعزل، بل هو يشترك مع كثير من العلوم الإنسانية في دراسة المجتمع ومكّوناته الأساسية، ولكّنه يفترق عن بقية العلوم الإنسانية، لأنه يتفرد بوجهة نظرٍ تُميّزه عنّها؛ لأنّه اهتمّ بالطّابَع العلميّ، حيث حاول علم الاجتماع أن يَصُوغَ قوانين عامّة للتطور الاجتماعي نجدها في كلٍّ مِنْ علم الاجتماع وعلم الإنسان (انثروبولوجي) وقد بدأ علم الاجتماع في الدول الأوربية ثم انتقل مركز هذا العلم بحثياً بعد الحرب العالمية الثانية، إلى الولايات المتّحدة الأمريكية[1].

ثالثاً علاقة العلوم الإسلامية بالعلوم الإنسانية

إن العلوم الإسلامية في مجموعها ما هي إلاّ وحدة معرفية مُستقلّة عن العلوم الطبيعية المهنية والإنسانية، من حيث منهج البحث الإسلامي، لأنهّا في جملتها هي (علوم الوحي ، وما يستنبط منها)، ولكنها مع ذلك تُشكّل، في مستوى التّمثيل الاعتقادي والتّطبيق التّعبُّدي والمعاملات الاجتماعية والاقتصادية، نظاماً لعلم الإنسان المسلم، فهي، من هذا الباب، تدخل في مُجمل قضايا العلوم الإنسانية لأن للتشريع الإسلامي ومصادره أثراً اجتماعّياً واضحاً في الحياة البشرية، ولعلوم الإيمان (العقيدة والتوحيد) أثراً نفسانيّاً عميقاً على الفرد المسلم ، وبذا تدخل علوم الوحي في تنظيم الحياة الإنسانية فرداً وجماعة بما يشمل حتىّ الأبعاد الاقتصادية والمعيشية والأخلاقية كظواهر اجتماعية، ينظمها التّشريع الإسلامي، وكذا يُنظّم بوضوح الجانبَ السّياسيَّ والقانونيَّ وغيرهما، ويمكن أن تسهم العلوم الإسلامية بمنظورها المعاصر في خدمة الإنسان من خلال قيم روحية يحتكم إليها العقل المسلم في ضوء القرآن والسنة

والحقيقة الماثلة أنّ علمَ الفقه وأصوله يُشكّلُ أعظمَ تراثٍ فلسفيّ تفكُّرِيّ، أسهمت به

(1) فاروق محمد العادلي علم الاجتماع (دكتور) ، القاهرة ، دار المعارف ، ب ت ، ص (23).

الحضارة الإسلامية في منهج البحث الاستنباطي بأداة (العقل) الذي هو مَناط التكليف في الشّرع الإسلامي، إذ بدونه تسقط التكاليف الشرعية

إلى جانب مدرسة الاستقراء للأدلّة والنّصوص ظنيّة الدلالة بما جعل (منهج البحث الإسلامي) سابقاً للمناهج التي أتت من بعده ومتّميزاً عن منهج البحث الاجتماعي في العلوم الإنسانية كافة. فالأصول الفكرية للشريعة أوجدت تغييرات عميقة في النظم الاجتماعية والإنسانية بقدر أعظم وأكبر من مفهوم التّغيير الثقافي الذي يعتمده علم الاجتماع، بحيث أدّتْ لانقلاب شاملٍ للأوضاعِ الإنسانية التي كانت سائدة قبل نزول الوحي

لكنَّ الفارقَ في المنهج (كما ذكرنا) إذ إنّ ما قدّمه علماء الإسلام في أصول الفقه وعلم الحديث وعلم الأخلاق ومباحث العقائد والتوحيد، تُضاهِي أعظم المناهج التي عالجت قضايا النفس البشرية، والمجتمع والنظام الاجتماعي والإنساني، سواء كان في الدراسة التاريخية والتجربة الاجتماعية أو في الطرق الإحصائية بالمسح الاجتماعي الشامل أو بالعينات، لأنّ كلّ ذلك يُعطي نتائج نسبية الصّحة في حقائقها التي تُقدّمها ،بينما التّشريع الإسلاميّ يضع نظاماً سلوكياً بديلاً للنظام السّابق للإيمان قبل الدخول في دين الإسلام، وفق مُسلّمات تُشكّل معطيات صحّة مطلقة وليست نسبيّة، لأن التّكوين الإنساني من خلق الله والتّشريع من أمره تعالى فلا تناقض إذاً بين التّشريع والتكوين قال تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1].

رابعاً التّعريف الإجرائي للعلوم الإنسانيّة

(1) سورة الأعراف ، الآية 54.

وبناءً على ما تقدم، فإنّ العلومَ الإنسانيةَ هي مجموعة العلوم التي تُعْنىَ بدراسات تتعلّق بالإنسان في حالة حياته الفردية والجماعية والمجتمعية مثل علم النفس بفروعه المختلفة، وعلم الاجتماع بمباحثه المتعددة والفلسفة بمدارسها وجغرافية السُّكّان والبشر، وعلم التاريخ وفلسفته، وعلم القانون بمدارسه ومجالاته، وعلم الاقتصاد وخاصة في بعده الاجتماعي والسياسي، وعلم السياسة والعلوم الأدبية، والفنون الجمالية والبحتة، وعلوم الوحي بما لها من أثر في الحياة النّفسيّة، والمعاملات الفردية والجماعية والنّظام الاجتماعي، ويمكن أن يشمل تعريف مفهوم العلوم الإنسانية علم الطّبّ أيضاً إذ اتّسع وشمل خدمة الإنسان؛ رغم ما يبدو تطبيقاً أنه علم مهنيّ إلا أنّه أشبه بالتربية، وعلم الاتصال لأنه يُعنىَ بالإنسان بالدرجة الأولى والأخيرة

يستخلص من ذلك، أنّ العلوم الإنسانية هي تلك العلوم التي تهتمّ بالبحث في الإنسان أو ما يتعلّق بحياته ومعاشه ومعاملاته وعلاقاته ومكوّناته الداخلية والمحيطة به في البيئة التي يعيش والنظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه وكذلك النّوع والعُمُر والتعلم والخبرات والمنافع والمضارّ المتعلقة بتلك الحياة

خامساً تعريف الأولويات

لغة كلمة أولى مشتقّة من مادة (أوّل) ولأولويّة مصدر صَناعيُ، والجمع (أولويّات) وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾[1].و قوله تعالى : ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِى

(1) سورة القيامة ، الآية 34.

ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]. عن ابن مسعود رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أُوْلى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة)[1].

اصطلاحاً وهي من الأولوية والتوالي والموالاة الارتباط واستدامة ذلك الرباط فأولوية البحث أي أكثر ما يستحقّ الارتباط به واستدامة رباط بذل الجهد على موضوعه مما يبحث فيه من قضايا ذات أحقيّة وأكثر أهليةٌ للنظر العلمي فيها أكثر من غيرها أولاً وقبل غيرها

سادساً تأصيل منهجية البحث في كل علم إنساني على حدة

إن العلوم الإنسانية ليست موضوعاً واحداً، رغم أن الإنسان هو موضوعها الرئيس؛ لأنّ حياة الإنسان ذات وجوه عديدة، فلا بدّ من وضع تصوّر جامع لكل الحياة الإنسانية تقوم عليه دراسة أوجه نشاط الإنسان في هذه الحياة، من حيث المقصد الرّبّاني من البحث في علوم الإنسان في جزئية المقصد العَقَدِيّ، أي مصدرية ذلك العلم والمقصد التّعبُّدي؛ أي وظيفة ذلك العلم وبهذا المقصد العقدي الرباني تُحسم كلّ الوظائف المعرفية والنفعية والمهنية والشخصية والاجتماعية والإنمائية والحضارية والثقافية الفكرية والجمالية الإبداعية للعلوم الإنسانية، وموقفها من حيث الموضوعية والحياد العلمي والمرجعية ، بحيث تكون دراسات هذه العلوم دراسات ذات موضوع مفيد يتمثل فيه وجه العلم النافع ، وليس البحث بلا طائل على المذهب العبثي أو الإمتاعي بتحقيق ذات الباحث ورضاه عن نفسه وأمّا

---

(2) سورة الأحزاب ، الآية 6.

(1) سورة آل عمران ، الآية 68.

(1)حسن رواه الترمذي (84 مج) ، وابن حبان 911) وابن أبي شيبه 6 / 325) ، وحسن الترمزي ، وصححه ابن حبان وله شواهد تراجع في (الفتح) (11 / 167).

الحياد ؛ فيقوم على عدم الحياد تجاه القيم المعرفية الإسلامية والمصدرية الاعتقادية المتمثلة في الإيمان، بكل ما ورد من علم في مصادر الوحي الإلهي، واعتبار هذا مرجعية أساس للمنهجية المتبعة في البحث في هذه العلوم

إذاً الباحث ذو المرجعية الإسلامية ليس محايداً في منطلقاته الفكرية والعقدية، والذاتية الإيمانية لديه لا تنفكُّ عن موضوعيّة الاعتراف بالوحي مصدراً للعلوم ، إذ إن الوقوف المحايد من معارف الوحي يَعْنِي وضعها موضع الشّكَ ، ومقتضى الإيمان يلزم الباحث المسلم ألاّ يضعها موضع الاختبار بعد الشّك في صحة ما جاء به الوحي ، إذاً التّخلُّص من الذاتية في المعرفة العلمية المادية لا مكان لها في البحث الإنساني أو الاجتماعي أو غيرهما على أساس المرجعية الإسلامية .لأنّ الإنسان هو موضوع الرّسالة الإسلاميّة، وهو الفاعل الرئيس فيها بحمله للأمانة

مشكلة البحث في قضية الأولويات

وفق الورقة الإطارية التي أعدّتها لجنة تحديد الأولويات ، في مجال العلوم الإنسانية لانتقاء وتحديد موضوعات ذات أولوية في التربية والمناهج والاقتصاد والإدارة والسياسة والمحاسبة ونظم المعلومات والإعلام والعلوم الاجتماعية، يمكن النظر وفق هذا الهدف الإطار إلى ما سيلي في هذا المبحث من مقترحات وقضايا بحثية ثم التناول منها بالنظر لهذا التأطير المذكور[1].

وعلى الرغم من أن الرّأي القائل لعدم وجود ضرورة لتحديد أولويات للبحث العلمي، إلاّ أن وجاهة هذا الرأي لا يمنع الباحث في تحديد الأولويات باعتبار هذا التحديد نفسه إجراء بحثي يمكن ممارسة التجريب فيه وإقرار ما إذا كانت (الأولويات) ظاهرة جديرة

(1) ورقة عمل الأولويات إعداد اللجنة العلمية لعمادة البحث العلمي ـ جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ـ الخرطوم بحري السودان(2014م) ، ص 1.

بالنظر في وجودها، والتعامل معها كقاعدة توجيهية موضوعية للأعمال في المؤسسات الأكاديمية والبحثية أم لا حسبما فهم الباحث من الورقة الإطارية التي كُلِّف بموجبها بهذا البحث أن الدافع الأساس للتفكير في موضوع (تحديد أولويات) هو كبح الإنتاج البحثي بلا طائل يرتجى من ورائه وأقرت تلك الورقة أن حالة السودان في البحث العلمي هي هكذا إنتاج متراكم بغير فائدة

أمّا الرّأي القائل بالحاجة إلى الأولويات فيأخذ الأولويات باعتبارها معايير يقود بها البحث العلمي سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ، وأشارت إلى أولويات زمانية ومكانية ، وهي ربّما تعني لدى قائليها جدولاً زمنيّاً للإنتاج البحثي وربط الإنتاج في البحوث بالبيئة العلمية والواقعية التي تنتج فيها حسبما فهم مُعدّ هذه الورقة

تشير الورقة الإطارية المشار إليها آنفاً إلى المفاضلة والاختيار على معايير لتحديد أسبقية، وفي ذلك تشير بوضوح لتفضيلها للبحث الميداني المرتبط بمشكلات الواقع ثم أشارت الورقة لأسس تحديد الأولويات في (الأهمية – القابلية للتنفيذ – خدمة الحياة) هذا من الناحية الموضوعية، أما الناحية الإجرائية والجدولة الزمنية فهي مثل (طويلة الأجل – قصيرة الأجل. وهكذا)، ويرى معدُّو الورقة أهمية التّوجّه للأولويات لتجنُّب إهمال البحوث لحقول حيوية والتركيز على حقول غير حيّة والحدّ من تشابه البحوث في النتائج، ومنع التركيز على البحوث الوصفية وزيادة الفعالية لخدمة المجتمع بالبحث العلمي[1].

هذه تقريباً رؤوس أقلام وملخّص للورقة التّوجيهية التي دفعت الباحث للاهتداء بها في إعداد هذه القضية البحثية التي تبدو شائكة بدرجة.ما

ويمكن إجمال القضية البحثية في افتراضات طرحتها الورقة الإطارية بأن دواعي دراسة

(1) لا يتفق مُعد الورقة مع هذه الفكرة، ويعتبر أن فيها بعضاً من الاعتساف والتعجُّل.

الأولويّات في السودان تنحصر في

1. ربط البحث بتخصص الباحث.
2. البعد عن معالجة مشكلات الواقع
3. الموضوعات يختارها الباحثون فهي بذلك أولوياتهم الشخصية واهتماماتهم.
4. هذا المنحى في الأولويات يتطلب تعديله بتوجيه البحوث نحو قطاعات تحتاج إلى نتائجها للإفادة منها.
5. وضع قوائم بمشكلات البحوث كأولويات عاجلة وفق جدولة زمنية في كل مجال من مجالات البحث[1].

ولوضع هذه الفروض استطلعت اللجنة أربعين عضواً من أعضاء هيئة التدريس الذين طلبت إليهم ترشيح موضوعات ذات أولوية للبحث فيها، وأرفقَتْ قائمة بالموضوعات المرشَحة في ذيل تلك الورقة الإطارية، ونحن سنحاول فيما يلي اختبار وتحليل هذه الفرضيات إن شاء الله

منهج الورقة

اتّخذت هذه الورقة منهج الاستدلال في المبحث الأول، حيث حدّدت الورقة موقع العلوم الإنسانية بين سائر العلوم الاجتماعية والطبيعية والمهنية، مع بيان علاقة الإنسانيات بهذه العلوم مع تركيز خاص للعلاقة بينها وبين علوم الإسلام

واتخذت منهج تحليل المحتوى الكيفي بناءً على الاستطلاع الذي أُجْرِيَ لأربعين عضواً من هيئة تدريس في (الأولويات)، والذّين رشحّوا موضوعات وقضايا وعناوين ذات أولوية تم تصنيفها وتحليلها، من حيث اتجاهات التفكير العلمي في كلّ فرع وأولوياته

ومنهج المقارنة في المبحث الثالث بين المكونات المعرفية للعلوم الإنسانية وعلوم الوحي

(1) ورقة عمل الأولويات، مرجع سابق، ص 12.

بما يبحث في سمات مشتركة بين الحقلين المعرفيين، ثم تقوم بتطبيق ذلك على فرع معرفي حاكم في دراساته على كثير من العلوم الإنسانية وهذا هو فرع(علم السياسة)، لشمول تطبيقات العلم على الاقتصاد والاجتماع والثقافة، بحكم هيمنة السياسة الحالية (الواقعية) على كثير من شعاب الحياة الإنسانية

المبحث الثاني

أولوية اقتران البحث العلمي بالإيمان

إن لقضية التأصيل المعرفي بعامّة ، وتأصيل العلوم بصفه خاصة منطلق أساس تقوم عليه، هو القناعة التامة والإيمان العميق الذي لا يخالطه أدنى شك في صحة الموقف الحضاري عند المسلم، وعدم صحة الموقف المعرفي أو العلمي عند الآخرين إلا إذا اتفق مع الإسلام لأن هذه القناعة الراسخة هي التي جعلت المسلمين الأوائل يثبتون أمام الحضارتين الفارسية والرومانية، حيث لم يصابوا بالذعر والهلع أمام المنجزات المادية الهائلة لهاتين الحضارتين رغم أنهم قوم بدو ذوي مدنية محدودة الإمكانات المادية وهذا هو الفارق الفاصل بين جيل الصحابة وجيل المسلمين المعاصرين

بدأت تجربة الارتباط العلمي والمعرفي بالغرب منذ حملة نابليون على الشرق، وبدأنا في التقليد العلمي واستيراد المعرفة ، ولكن ليست على طريقة السلف مع حضارة الفرس والروم الذّين اهتّموا بالتّرجمة وإعادة شرح المنجزات المعرفية لتلك الحضارتين، وإنما بالنقل مع الإعجاب والانبهار ومنذ أن بدأنا نرسل أبناءنا في بعثات دراسية للغرب جيلاً بعد جيل ليتعلموا ازداد تقليدنا للغرب مع عجز تامٍ عن إنجاز البديل الأصيل ، أو حتى التفوق على الغرب فيما نقلوه أو ننقله عنه رغم مرور السنوات

ذلك لأن معظم طلاب البعثات الدراسية من أبناء المسلمين في الغرب لم يتعّلموا أكثر

من القواعد الأساسية للمعرفة العلمية من أساتذتهم الغربيين الذّين حكموا عليهم بالنجاح بمنحهم شهادة أو درجة وفق هذه الأساسيات التي درسوها[1].

خلاصة ذلك أن النظرة الإسلامية لا بد أن تسيطر على طالب العلم والباحث والأستاذ والعالم، يرى العالم برؤية ربانيّة حتى يُنجز عملاً علمياً جديداً ويتفوق على أساتذته الغربيين ، بتنمية الإيمان وازدياده المضطرد مع زيادة علمه ومعارفه آخذاً في اعتباره إخضاع كل ما يدرس لنقد علميّ شامل، في ضوء هدى القرآن والسنة النبوية فتكون كل مدركاته المعرفية متّسقة مع سنن الله في خلقه، كما جاءت في آيات القرآن والوحي كله إلى جانب اطّلاعه الواسع على أصول المعارف الإسلامية الأساسية

إن رسوخ النظرة الإسلامية للعلوم والمعارف عند سلفنا ، وعدم رسوخ هذه النظرة عندنا هو الفارق الأساس والفيصل بيننا وبين أجدادنا وهذا يُفسّر لنا نجاحهم المستمر وفشلنا المضطرد ، صرنا نقالة مقلّدين بينما كانوا هم شارحين ومضيفين ناقدين للفكر الأوربي كما فعل ابن رشد والفارابي وغيرهما مع الفلسفة اليونانية القديمة [2].

إنّ المسلم ليس لديه إطار معرفي يرجع إليه في استيعاب العلوم إلا الإسلام ومعارف الوحي، ولا تتمّ تنمية للمعرفة الجديدة التي يكتسبها المسلم فقط بتمكّنه من معرفة النظريات والمقاربات الجديدة في الاختصاص الذي برع فيه، وإنما في تنمية تلك المعرفة جنباً إلى جنب مع اختصاصه بالبحث المستمر في معارف الوحي ، واستنباط مصادر مدارسة مستمرة من هذه المعارف لتغذية وتطوير وتوسيع مدارك مفاهيم اختصاصه العلمي بل ؛ وتصحيح تلك المفاهيم أيضاً بالرؤية الإسلامية، فالمسلم الذي لا يعتبر معارف الوحي جزءاً رئيساً في اختصاصه

([1]) د إسماعيل راجي الفاروقي الإسلام والمعرفية قضية العلم ، مقال بمجلة (المسلم المعاصر ، العدد (36) شوال 1403هـ أغسطس 1983م ، ترجمة صلاح الدين حنفي ، ص 5 – 7.

([2]) راجي الفاروقي المرجع السابق، ص7 وما بعدها

العلمي يمكننا وصفه بنقص الإيمان بحقائق الوحي وصحة تلك الحقائق، إلى جانب نقص في الثقة في أُمتّه، وفي نفسه، مع جهلٍ بالتراث العلمي الإسلامي الواسع الثراء فالباحث الذي يتسم بهذه الصفات يواجه العلم الحديث بقوة ذاتية منهارة تماماً أمام الآخر من حيث التأهيل العلمي القائم على أصول ثقافة أمته التي ينتمي إليها

إلى جانب ذلك والباحث المسلم ينبغي أن يكون متمكناً من معارف الوحي المتّسقة مع اختصاصه، فإنّ عليه ـ فوق ذلك ـ أن يربط العلم بالمنفعة ؛ لأنه يستعيذ من العلم الذي لا ينفع ، فالمسلم يسأل في دعائه ربه علماً نافعاً فالعلم للعلم والفن وللغنى، ليس لهما مجال في الموقف المعرفي الإسلامي، وإنما العلم في الإسلام للحياة النافعة والعلم للعمل به، وجَنْي فوائد من تَعلُّمهِ

ومما يجب أن يُشار إليه، أن النفع المعرفي مقيّد في الإسلام بالأخلاق(★) الفاضلة والقيم العليا الراقية لأن العلم المجرّد من الأخلاق علم قد يضرُّ أكثر ممّا ينفع وقد يضرُ ولا ينفع، مطلقاً وعلى ما تقدم يمكن إيجاز محاور التأصيل المعرفي في النقاط التالية

1. القناعة الراسخة بصحة الموقف المعرفي للمسلمين والذي يؤخذ من مصادر علوم الوحي.
2. اعتبار العلوم الإسلامية مصدراً معيارياً يرجع إليه لتقويم وتقييم المعرفة العملية في كل اختصاص.
3. الدأب لفهم علوم الوحي من مصادرها الأصلية.

(★) الأخلاق هنا ليست جمعاً للفظ (خُلُقْ) وإنما هي مجموع الفضائل الإنسانية حينما تكون حالة سلوكية كما في قول الرسول صلى الله عليه وسلم (إنما بعثت لأُتمم مكارم الأخلاق) أي جماع الفضائل الإنسانية.والخُلُق لفظ يفيد السيء من السلوك كما في حديث برك القصوّاء ما خلأت وليس ذلك لُها بخلق والله أعلم

4. ربط العلم بالمنفعة والأخلاق الفاضلة والقيم السامية الإنسانية.

أولاً الأخلاق العلمية بين الإجرائية والمقاصدية

كثر في الآونة الأخيرة الاهتمام بالأخلاق في المعرفة العلمية لدرجة أشبه باليقظة المباغتة في هذا المجال بعد الاعوجاج الأخلاقي للعولمة وبات واضحاً أن الإسلام هو مصدر القيم الأخلاقية الكافلة للإصلاح الأخلاقي للعلوم فجاء تدريس مواد الأخلاق مع التخصصات العلمية، على اختلافها، وإحداث الكراسي العلميّة في المعاهد والجامعات لهذا الأمر ، وفتح أبواب في علم الأخلاق، غير مسبوقة ونظريات لم تكن معهودة لمقابلة المشكلات الأخلاقية في العلم ونشطت الفتاوي الشرعية ، وصار الخوض في قضايا أخلاقيات الحياة وأخلاقيات العمل ، وأخلاقيات الإعلام وأخلاقيات الإدارة إلى آخر ذلك أمراً مألوفاً

جاء كل ذلك في إطار تحمّل الإنسان للمسؤولية المعنوية عن الأضرار الناجمة من التطبيقات العلمية والمادية للعلوم ، مثل المسؤولية عن التّلوُّث في البيئة والتّسبب في استخدامات التقانة والتقنية والفساد في السياسة والتّضليل في الإعلام وغيره ولكن – للأسف – ظّل العمل مستمراً في التّردّي الأخلاقي وبات واضحاً أن هيمنة الأخلاق الرأسمالية على المال وطرق كسبه وتوزيعه وتنميته ، وإنتاج واستخدامات التقنية في كل مجال جعلت من أخلاقيات النظام الرأسمالي هي الأساس، وهي تقوم على الحرية بلا قيود ، والحركة بلا حدود (العولمة) ، والتحالف غير المعهود فيما بين أطرافه لدرجة أكسبت هذا النظام صلابة ومتانة، وبّرر قيامه بكلّ عمل لأغراض تحقيق (المنفعة) وتراكم الأرباح ، والمنفعة والربحية عاملان كاسحان لكل الأخلاق أمامها لمن أراد الوصول إليهما على قاعدة حريّة اقتصاد التّملُّك والتّصرُّف والتحرك[1].

([1]) طه عبد الرحمن ، مصدر سابق ، ص 151 - 152.

ويرى البعض أن المنظومة الأخلاقية للرأسمالية لا يمكن إصلاحها من الداخل، لأنها تُسخّر كل شيء لمصالحها وفق قانونها المستمّر كسب المال بلا ضوابط، بل إنّ الأخلاق وسيلة من وسائل الوصول لأهدافها من بين وسائل كثيرة، ولذلك فإن الشروط الواجب توفّرها في النظام الأخلاقي الذي يمكن أن يصلح الرأسمالية والعولمة لا بد أن تكون هي هذه الشروط الثلاثة

1. أن يستمّد النظام الأخلاقي من خارج الرأسمالية حتى لا تتمكّن الرأسمالية من احتوائه وتحويله لخدمة مشاريعها، وذلك لأن الرأسمالية من سماتها ترفيع النظام الخاصّ بها باستمرار.
2. أن يكون مصدر النظام الأخلاقي الإصلاحي أقوى من الدعائم التي يقوم عليها الرأسمالية في التأثير والتوجيه لخدمة المصلحة العامة.
3. أن يكون نظاماً أخلاقياً عالمياً وليس محلياً لإيجاد مجتمع كوني متحدّ على هذه الأخلاق، ومتفّق عليها ومَرَحَّب بها إطاراً للقيم.

وواضح من هذه الشروط عجم استيفاؤها إلاّ من خلال نظام مُنَزَّل وقيم.إلهية ولذلك تمت الهرولة إلى حصن الإسلام الذي يدعو الناس كافة إلى أخلاق جاء بها وحي مُنَزَّل من الله باعتبار الأديان مناهج ربانية لضبط السلوك البشري وإذا كانت العولمة تمارس سيطرة ذات مظاهر ثلاث هي (أ) المظهر التقني (ب) المظهر الاتصالي والشبكي (ج) المظهر الاقتصادي ، والمظاهر الثلاثة تعمل في نطاق أخلاقي واحد ، فإنّه لا بد من تعدّد القواعد الأخلاقية المناسبة والملائمة للمظهر التقني والاتصالي والاقتصادي كل حسب الحاجة للقاعدة في كل مظهر على حدة

وتبرز هنا الحاجة إلى الأخلاق المتعددة الأهداف والمواضع لكل مظهر في نطاقات هي

- الأخلاق المراسمية ، والأخلاق المهنية للممارسة ، والأخلاق المقاصدية للتقنية ، والأخلاق الاجتماعية الموجهة والأخلاق الإنسانية والسلوكية الخ

والعلم النافع يأخذ والعبرة وأساساً معرفياً ، وذلك بالنظر إلى حكمة الشيء قبل النظر إلى سبب الشيء فالنظر إلى سبب استخدامنا للتقنية نظر إجرائي ، فتقول أنا استخدم التقنية الأحيائية مثلاً لمراقبة الكائنات الحية والخلايا وعمليات البناء والهدم في هذه الخلايا وهذا نظر إجرائي ، أما النظر الاعتباري ، هو نظر لمعرفة الحكمة من العلميات الحيوية في جسم الإنسان والأسرار الكامنة وراء تجدّدها واستمرارها ، حيث يفضى بك ، مثل هذا النظر ، إلي للتدبّر والتفكّر في مآل الإنسان ومصيره وكيف يساق إلى ذلك المصير وفق قدر الله فيه ، وبذلك فقط يكون للعلم معنى أشمل للوجود الإنساني ، وليس نظرة جزئية محدودة

فالانشغال بالجزئيات عن الكليات الدالة على حكمة جريان الجزئيات على هذا النحو الذي رصدناه بالإجراءات البحثية يقطع الإنسان من حكمة الخلق وسنن الكون والتكوين ويجعله ينهمك في معالجة ترس صغيرة في آلة الحياة الضخمة ، بحيث ينسى لماذا يعالج هذا الترس ، عن لماذا صنع الترس ، وبالتالي الآلة نفسها فهذا الجزئية في المعرفة العلمية ، والتي نسميها بالتخصص الدقيق ، يفصلنا عن الكليات الرابطة لمنظومة الحياة ، والسنن الماضية في الخلق بأمر الله وهذا من الأبواب التي جعلت العلم لا يهتم بمقاصدية المعرفة العلمية ، يقدر ما نهتم بالانتفاع العاجل من ثمار هذه المعرفة[1].

ثانياً خروج التقانة العلمية عن السيطرة الأخلاقية

بنهاية القرن العشرين كانت التجارب العلمية قد كشفت أسرار الذرّة وجزئ الحياة DNA وتطورت برامج الحاسب الآلي بدرجة مذهلة فانتقلت البشرية لمرحلة جديدة تماماً

([1]) طه عبد الرحمن المرجع السابق ، ص 163 - 164.

حيث تتضاعف المعرفة البشرية كلّ عشر سنوات

يقول علماء الفيزياء إن العقدين الماضيين من السنوات خّلفا ثورة معرفية وعلمية تفوق ما خلفه التاريخ البشري وإن كان في هذا القول مبالغة إلاّ أنه يُعبّر عن حقيقة تطوّرات هائلة في نتائج الأبحاث والتجارب المعاصرة حيث فتضاعف مقدرات الحواسيب كل ثمانية عشر شهراً، وشبكة المعلومات مرة كلّ عام، وسلاسل الـ DNA وتحليلها كل عامين إلى جانب الاتصالات وبرامج الفضاء ، وزرع مكونات دقيقة في الأعضاء البشرية، ورفع القدرات البشرية عن طريق حوسبة تلك القدرات وكذلك طفرات الربوت ، وأجيال من التوابع، والذكاء الاصطناعي، والسيارات الذكية وغيرها

كل هذه التطورات تثير أسئلة أخلاقية جديدة حول آثار بعض التجارب العلمية، مثل الاستنساخ للحيوان من الخلايا الحيّة ، والخوف من استخدامها في البشر

إلى جانب الطفرات الهائلة في فروع علمية جديدة مثل (النانو تكنولوجي) في حقول الطب، والبيئة وصناعة الأدوية والصيدلانيات وعلاج الأمراض المستعصية، ويتوقع الخبراء في المجال أن تكون هذه المنجزات العملية، في سنوات قليلة، في متناول اليد بأرخص الأثمان، مما يحدث انقلاباً شاملاً في التجارة، وثروات الشعوب، وحياة الأفراد

لكن ورغم ذلك تظلُّ دوائر العلم في الغرب تروّج لتقانات حيوية مستقبلية تتكون من كائن بشري عادي وكائن بشري ذي أعضاء آلية، بل ويدّعون أن البشر يوماً ما سيكونون نوعاً متدنياً في سلم التطور في الحياة بعد ظهور (السايتبورج) (★).

مثل هذا التّطلّع، وإن كان بحساب والتجربة أمراً متعارفاً عليه في البحث العلمي، إلاّ

(★) إنسان Cyborg ذي أعضاء ميكانيكية وتعريفها بالإنجليزية [A human being whose body has been taken over in whele or part by electromechanical devices.

أنه بالمعايير الإنسانية والأخلاقية والعقدية يعتبر أمراً خارجاً عن نطاق المألوف في البحث العلمي، وفي الممارسة الحضارية نفسها بحيث يقوم كائن (هو الإنسان) في هذه الحالة باستنزاع أجزاء آليّة في تكوينه، وهذا يشير إلى الرغبة في تطوير البناء الجسماني البشري، بحيث يكون أكثر كفاءة مما هو عليه الآن وفي ذلك تصادم صريح مع الأقدار الخلقية الرّبانيّة للإنسان الذي خلق في أحسن تقويم ومما يدهش له في الموضوع أن الإنسان الذي يريد أن يطوّر كينونته البدنية هو الإنسان نفسه![1].

كل هذا يتم التفكير فيه بدعوى علوم المستقبليات بينما يقف التكريم الإلهي للإنسان مَعْلَماً أساساً لنيل الإنسان حقوقه وحفظ كرامته، باعتبارها مقصدياً شرعياً من المقاصد الضرورية للحفاظ في الدين الإسلامي قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[2].

والتفضيل يقتضي أن أي تعديل في كيان بني آدم يخرجه عن حاله الأول الذي قام على مقدّمات نشأته، وبراءته الأولى، وسقوط المقومات التشريعية التي ينهض بها الإنسان وفي هذا تهديد لتكرميه، وتغيير لحكمة إيجاده ، ومسخ لخلافته في الأرض، وتغيير لدوره في النشاط الكوني المسمى بعلم التّسخير ، واستخفافه لمقاصد علوم الوحي وتحديد لحريته الفطرية الأولى بإدخال الآلة عليه، إلى عبودية للميكنة والطاقة والذرات والإلكترون ، فهو يحد حريتّه كما قال الجرجاني بخروجه عن رق الكائنات (الآلات في هذه الحالة)، فالآلة ستسيطر عليه وهذا

([1]) انظر مقال العلم ومستقبل العالم العربي لسليمان العسكري ، مجلة العربي ، عدد رجب 1434هـ ، يونيو (حزيران) 2013م ، العدد 655 ، ص 8.

([2]) سورة الإسراء الآية (70).

لم ينج حتى للرسل عليه الصلاة والسلام: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾[1]. فضلاً عن أن تغيير خلق الله لا يجوز لأنّه جزء من التكريم الرّبّاني له: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾[2]. بل إن الإنسان لن يجد أفضل من الصّورة التي خلق عليه: ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾[3]؛ مع الأخذ انّ الغرب يُشجّع على المساس بهذه الكرامة، فيما يعرف عندهم بالحرية الشخصيّة، ناسين في ذات الوقت ـ أن حرية الفرد تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين

ومن قبيل الواجب المتعيّن يجب على دعاة حقوق الإنسان أن يرفضوا التّدخُّل في خلق الإنسان وتغييره بأي مبرر ، وأن ذلك يقتضي وجود عقد اجتماعي للمحافظة على التقاليد الحسنة للبشرية في التعامل مع إنسانية الإنسان في بعده المادي والسلوكي والفكري بحيث يكون الإبداع العلمي خاضعاً لهذا العقد وإزاء هذه التغييرات الكبيرة يحتاج الناس إلى إحداث نهضة في العلوم الإسلامية تستولي بها على مباحث العلوم الطبيعية والتقنية والتطبيقية والإنسانية داخل منهاجها الرباني ، بحيث يحصل تجديد كبير لهذه العلوم لمقابلة مستجدات عصرنا لتحقيق إنسانية العلم ونفعّيته للبشرية برؤية ربانية

أنّ نشر العلوم الإسلامية بكل الوسائل الفردية والجماعية والمؤسسية وفي جميع الأماكن وبكل الطاقات المتاحة، ولكل الناس مهما اختلفت تخصصاتهم العلمية هو الاتجاه الصحيح لأن يتم تقديم المعرفة العلمية "باسم الله"بحيث يكون الإيمان قرين العلم في نموذج معرفي يصاغ في إستراتيجيةٍ مستدامة يكون الغرض منها تلبية لحاجة الأمة من العلوم الإسلامية الأساسية ، وأن يجعل كل إنسان من نفسه مدرسة لهذه العلوم إلى جانب اختصاصه بل

([1]) سورة الغاشية الآية (22).

([2]) سورة التين الآية (4).

([3]) سورة التغابن الآية (3).

وعلى حملة العلوم الإسلامية الأساسية أن يجعلوا من أنفسهم مدرسة لاستيعاب العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية والتطبيقية، حسب حاجة كل منهم لتلك العلوم، حتى يكونوا قادرين على مقابلة المستجدات باستنباط أحكامٍ لكلّ حالةٍ استجدّتْ في نتائج العلوم التجريبية من مصادر التشريع خاصة الكتاب والسنة، فيما عرف أحياناً باسم التوجيه الإسلامي للعلوم والمعارف والتجارب، أو التأصيل، وأحياناً إسلام المعرفة

المبحث الثالث

تحليل قضايا الموضوعات المرشحة من هيئة التدريس بالجامعة كأولوية بحثية

صنف الاستطلاع أولويات البحث العلمي في العلوم الإنسانية باعتباره المحور الثالث مع أصول وقواعد الأولويات، وقضايا أولويات العلوم الشرعية والقانونية .[1] وهو استطلاع وجّه لعينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في كلياتها بمدينة أم درمان

جاءت الأولويات حسب وجه نظر الأربعين عضواً من أعضاء هيئة التدريس لهذه الجامعة في منظومة القضايا التي تم استطلاع الأولويات التي يرونها مقدّمة عندهم نستعرضها فيمنا يلي

أولاً: أولويات القضايا الاقتصادية والإدارية:

أشاروا فيها إلى الأوقاف، تمويل التنمية الاقتصادية، ارتفاع الأسعار، البنية التحتية،

(1) خطاب عميد عمادة البحث العلمي والتأليف والنشر إلى معد الورقة بتاريخ 2014/2/3م

الحرب الاقتصادية ، مشكلة الغذاء ، مشكلة النزوح ، التكامل الاقتصادي ، الموظف العام ، نظم المعلومات ، إدارة الأزمات ، الإدارة الإلكترونية ، إصلاح الفساد الإداري ، الجودة الشاملة ، دراسة الجدوى ، قضايا التخزين ، والتنمية المستدامة ، هذه هي أهم القضايا المقترحة من المبحوثين في مجال الاقتصاد والإدارة كقضايا ذات أولوية

يتضح مما سبق أن موضوعات التنمية الاقتصادية ، وتطوير البنية التحتية واستثمار الأوقاف وتطوير دراسات الجدوى ، هي التي تسيطر على اهتمامات الباحثين الاقتصادية بجامعتنا ، وذلك يعزو إلى تركيز تفكيرهم على الإنماء الاقتصادي

أما قضايا المشكلات المحيطة بالاقتصاد فقد جاءت في اقتراح موضوعات لمواجهة الحصار الاقتصادي وحل مشكلة الغذاء ، وربما جاء الحديث عن قضايا تخزين الغذاء العربي والتكامل الاقتصادي كقضايا بحثية مرتبطة بمشكلات الاقتصاد السوداني داخلياً و إقليمياً ودولياً أما أولويات القضايا الإدارية والمحاسبية ونظم المعلومات إنما تَنْحُو نحو المستقبل أكثر من ارتباط تلك الأولويات بمشكلات واقعية ، كما في مجال الاقتصاد فنرى مقترحات في دراسات الاستراتيجية والحسبة الإدارية ، وتطوير وأداء الموظفين العامين وترقيته ونظم المعلومات الإدارية والإدارة الإلكترونية ومكافحة الفساد وتحقيق الجودة الشاملة إدارياً وإعلاء قيم الشفافية وإدخال الهندسة الإدارية

وإذا استبعدنا إدارة الأزمات والكوارث مما سبق من قضايا ، نرى أن مقترحات أولويات القضايا البحثية الإدارية ذات سمة تطلعية وتطويرية ترتبط بعلوم المستقبليات الإدارية واستخدام التقانة الإلكترونية ، مما يعني أن مؤشر محدّدات التفكير عند الباحثين الإداريين بالجامعة قد ارتبطت بالتّجديد التّقاني والنظريات الإدارية المستحدثة[1].

(1) انظر صفحة 7 من ورقة العمل الخاصة بالأولويات في العلوم الإنسانية (قائمة القضايا الملحقة)

ثانياً أولويات القضايا السياسية

واضح في هذا النطاق السياسي أن ما يشغل من أولويات في البحوث السياسية لدى أعضاء هيئة التدريس هي مشكلات العقيدة والقبلية في العمل السياسي، وظاهرة الاستبداد السياسي والصراعات المذهبية والفكرية التي تعصف بالتيارات السياسية الإصلاحية، وصراعات العشائر فيما بينها، وكيفية إعادة لُحمة النسيج الاجتماعي لضمان التعايش السلمي فيما بينها، هذا في مجال أولويات القومية السودانية ونظام الحكم، أما في أولويات المحيط السياسي الإقليمي والدولي فنجد اثار الأزمات السياسية السودانية تلقي بظلالها على تفكير الباحث السوداني، مثل كيفية التّغُّلب على الحصار الاقتصادي، والاحتواء الدولي عبر المنظمات الإقليمية والعالمية، وثورات الربيع العربي التي دخلت نفقاً مظلماً يسوقها نحو المجهول، كما أنّنا نجد أن أعضاء هيئة التدريس منشغلون بمدخلات صناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي ومخرجاته إذ نجد، فنجد لديهم مقترحات ببناء القواعد لإنشاء مستودعات التفكير السياسي بغرض دعم صناعة القرار والانشغال بالمبادئ العقائدية للقادة السياسيين، وأثر هذه المبادئ على العلاقات الخارجية في ظل الظروف الضاغطة والمصالح المفقودة واضطراب النطاقين العربي والإفريقي، وفق ارتباطات وتحالفات دولية للنطاقين مع القوة الكبرى العالمية وأثر ذلك على السّودان[1].

هذا الموقف الذي ينشغل به الباحثون في المسائل السياسية يستدعى إجراء يكون من همّه أولويات البحث السياسي، لأهميته، إذ إنّ العلوم الإنسانية الأخرى تتأثر بنتائج القرار السياسي في كلّ بلد

كما لاحظنا في المحورين الاقتصادي الإداري والسياسي اهتماما بإعطاء أولوية لإدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ومشكلات الزّراعة في السودان، ومشكلات الثروة

(1) المرجع السابق ، صفحة 7 نفسها

الحيوانية ومشكلات إدارة الولايات كاهتمام فرعي من القضايا التي ذكرناها آنفاً

ثالثاً أولويات القضايا الاجتماعية

في هذا المحور من القضايا تجد أن المعطيات السياسية قد ألقَتْ بظلالها على تفكير الباحثين، عند اقتراحهم لقضايا العلوم الاجتماعية، مثل قيم الولاء للوطن، وقيم الحرية الشخصية، ومشكلات بطالة الشباب، وأسباب الهجرة وآثارها، والعنف الاجتماعي، وعلاقات ملكية الأرض في دارفور، والتاريخ السياسي مثل حكومة الأزهري 54 – 56 ولم تحظَ القضايا الاجتماعية المحضة بأولويات الأساتذة الباحثين الاجتماعيين، إلا في نطاق ضيق مثل تخطيط المدن والصراعات الاجتماعي ة والانحراف في المجتمع والتفكك الأسري، والاتجاهات الاجتماعية والعنف ضد الفئات المجتمعية والهجرة

وتعليقاً على ذلك نقول إن كثيراً من تفكير الباحثين الاجتماعيين يعوّل على مدخل البحث من منظور علم الاجتماع السياسي لحلّ مشكلات المجتمع السوداني بالبحث العلمي، وهذا الاتجاه يعبّر عن تأثر كبير للباحث الاجتماعي السوداني بالبيئة السياسية المحيطة في البحث في مجتمعه، وربما يبّرر هذا التأثر إجراء لدراسة الأولويات على علم السياسة كمثال تطبيقي

كما لا حظنا في هذا المحور بروز التاريخ كعلم اجتماعي في الموضوعات المقترحة للبحث فيها، وخاصة التاريخ السياسي، وعلاقات السودان التاريخية مع دول الجوار، وتاريخ الاقتصاد السوداني، وتاريخ مياه النيل، وتاريخ جبال النوبة وتاريخ الطائفية السياسية، مما يشير إلى أن التفكير الإبداعي عن الباحثين الاجتماعيين تقوده بوصلة السياسة[1].

رابعاً أولويات التربية والتعليم

(1) المرجع السابق نفسه، ص 9.

إنّ نظرة عجلى في القضايا والموضوعات والعناوين التي جاء بها الاستطلاع في مجال التربية والتعليم والمناهج، تشير إلي أن القيم التربوية للقضايا المقترحة شكلت ثلاثين بالمائة منها، وأن السياسات التربوية والتعليمية تشكل حوالي 20٪، بينما نجد أن 50 من القضايا المقترحة في البحث تتركز في طرق التدريس والمناهج والمقررات، بينما نجد أولويات المشكلات التربوية تبدو واضحة في الموضوعات من منظور سلوكي وتحصيل معرفي، وكذلك مشكلات استخدام التقنيات في التعليم، وزيادة المهارات والمعلومات، إلى جانب قلّة بل ندرة في إعطاء أولوية للأوضاع الوظيفية والمهنية من المنظور الإداري والعائد المالي للمعلمين في المدارس وأعضاء هيئة التدريس للجامعيين[1].

وواضحٌ أن الباحث التربوي يرغب في إعطاء أولويات لح ل مشكلة المناهج في محاور التربية الوطنية ونبذ القبلية وتركيز القيم الإسلامية عند الطالب، وتدريس القرآن الكريم ودرء آثار العولمة ومعالجة العنف في الجامعات والتعصب العرقي والحفاظ على الهوية الوطنية مثل الدين الإسلامي واللغة القومية

إلى جانب أن أولويات المستقبليات كلها ارتبطت فقط بتكنولوجي ا التعليم دون غيره، ونقد المناهج في التراكم الكمي للمعرفة ويستخلص من الاتجاهات الممثّلة لأولويات باحثي التربية والتعليم أن مشكلات الواقع التربوي السوداني، هي التي تسيطر على تلك الأولويات، وهي مرتبطة أيضاً مع البوصلة السياسية في الحفاظ على الهوية الوطنية ، للتعليم ودرء العنف المادي والمعنوي، وأثار العولمة الثقافية واللّحاق بركب التعليم
الإلكتروني، والتدريس الحديث

خامساً أولويات الدعوة والإعلام

يعطي أعضاء هيئة التدريس في الدعوة والإعلام اهتماماً كبيراً في أولوياتهم لقضايا

([1]) المرجع نفسه ، ص 10 - 11.

الفئات الاجتماعية المتأثّرة بوسائل الإعلام مثل الأسرة، وخاصة المرأة والشّباب والأطفال في التأثر بوسائط الإعلام ثقافياً وأخلاقياً وتربوياً هذا عن جمهور وسائل الإعلام والبحث في مشكلاتهم

أما الوسائل الإعلامية نفسها ؛ فنجد أن أولويات البحث تركّزَتْ في القنوات التلفزيونية الموجهة للأطفال والمواقع الإلكترونية ، والصحافة الرياضية ، مع غياب تام في إعطاء أولوية لوسيلة المذياع

أما أولويات البحث في الرسائل والبرامج الإعلامية ؛ فأعطى الباحثون قضايا مجابهة الانفتاح الثقافي والإعلان واستغلال المرأة فيه وغناء الأطفال والتغريد في المواقع ؛ والصور الذهنية عن الإسلام لدى أعدائه أولوية واضحة أما الأولويات في مجال الدعوة والفكر الإسلامي فركّزَ المستطلع آرائهم من الباحثين في هذا المجال على وسائل الخطاب الدعوي، والأحكام الفقهية المتعلقة باستخدامات وسائل الإعلام ورسائلها الدعوية التي تروّج لها الحركات الإسلامية ، والإعلام الإلكتروني الإسلامي ومحتوياته، ودرء آثار المسلسلات التي تحمل قيم إباحية والرسائل الموجهة باللغتين الإنجليزية (والفرنسية) في الإعلام الإسلامي الدولي ونشاط المنظمات الدعوية والاهتمام بأولوية التفريق بين حرية التعبير وتعظيم القيم العقدية

وإذا ألقينا نظرة على أولويات الباحثين في الدعوة والإعلام والفكر الإسلامي نجد أن التحديات التقنية الجاذبة في وسائل الإعلام، واستغلالها لتوجيه الشباب والمرأة والطفل والأسرة في إتجاهات ثقافية غير مرغوب فيها هو الهم الذي يُشكّل ويقود تفكير الباحثين في تحديد أولويات البحث العلمي الدعوي والإعلامي[1].

(1) مرجع سابق ، ص 11.

ما سقناه هنا، فيما سبق، ما هو إلا تحليل للدراسة الميدانية تحليلاً كيفياً لنتائج المستطلع أرائهم من أعضاء هيئة التدريس، البالغ عددهم (40) شخصاً في محاور أربعة من العلوم الإنسانية هي تلك العلوم التي تدرس لطلاب البكلاريوس في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ويجري فيها طلاب الدراسات العليا رسائل جامعية للماجستير والدكتوراه وبحوث الدبلوم العالي، وقد جاءت مصنفة في شكل قضايا وموضوعات و عناوين في محاور أربعة هي التي تناولنا محتوى ما أدلى به أعضاء هيئة التدريس، من إفادات بأولوية إجراء البحوث فيها ترشيداً لحركة البحث العلمي بالجامعة، وضبطاً لتراكم البحوث دون الاستفادة منها، وتطلّعاً لوضع خطة بحثية للجامعة في التخصصات التي تُقدّمها تُعنىَ بالأولويات، وقد عَمِدَتْ العمادة لإجراء هذا البحث الاستطلاعي لتوجيه البحث العلمي على أسس هي

- تحديد الجوانب البحثية المهمة بالنسبة للدولة السودانية.
- قابلية أولويات البحث للتنفيذ الفعلي حسب الإمكانات المالية والفنية المتوفرة لدى الجامعة.
- تحديد الأولويات البحثية في مجال خدمة الحياة العامة النافعة للمواطنين مثل الصناعة والتقانة والتعليم والصحة والغذاء والطاقة والدواء.

ومع ذلك، فإن العمادة تُقرُّ أن الأولويات تتبدّل مع تطوّر الزمن واستحداث أفكار جديدة، وأنها بذلك ليست أولويات نهائية

لم تشمل الدراسة الاستطلاعية رؤية واضحة لتوجيه أولويات البحث العلمي بالجامعة في الدراسات العليا ، خاصة رسائل الماجستير والدكتوراه باعتبارها رسائل تتمُّ تحت إشراف علميّ مدقّق – أو يفترض ذلك فيها – وتحاكم في لجان علمية متخصّصة في الموضوعات التي تتناولها، وقد كان هذا مهما للغاية في دراسة أولويات المشرفين وأعضاء لجان البحوث بالكليات في التخطيط للأولويات عند إجازة عناوين الموضوعات البحثية المقترحة، لتندرج في

نطاق خطط العمادة في توجيه الأولويات في سياسة البحث العلمي للجامعة نحو الأهداف المرغوب فيها في كلية الدراسات العليا، باعتبارها منتجاً رئيساً للبحوث المحكمة بلجان متخصصة

وعلاوة ذلك ،إن استطلاع طلاب الدراسات العليا أنفسهم كان مهماً ؛لدرجة معتبرة في هذا المشروع الباحث عن الأولويات، باعتبار أنّ إسهام كلية الدراسات العليا أكثر وفرة وعمقاً واتّساعاً في تناول الموضوعات البحثية ، وتمنح بها درجات علمية رفيعة وأن الكليات لا بدّ أن توجه سياسة البحث فيها وفق أولوية معلومة المقاصد في بحوث التّخرُّج التي هي مقرر معتمد في الفرق النهائية بكل كليات الجامعة وفي كل التخصصات ، وهذا مهم في قيادة التخطيط لأولويات البحث لدى مجالس كليات الجامعة، ومجالس الأقسام العلمية والدراسية فيها

المبحث الرابع

تأصيل أولويات البحث في الإنسانيات

إن رسالة هذه الجامعة المنصوص عليها في قانونها المؤسس لسنة 1990م والواردة في قانونها المعدل في سنة 1995م، والذي يوافق قانون التعليم العالي السوداني تؤكد تلك الرسالة على جعل الدراسات الإسلامية والعربية وعلوم الدين والمجتمع كأسبقية أولى في نشاطها التعليمي والبحثي وخدمة المجتمع ولذا كان لا بد لنا من التوجيه الإسلامي للأولويات في الدراسات الإنسانية باعتبار أن استراتيجية الجامعة تقوم على ترقية الإنسان الذي ينهض به كل قطاع حيوي مؤثر يقود المجتمع السوداني، وعلى ذلك فإنّ اقتران البحث العلمي وأولوياته في مجال الإنسانيات مع الرسالة الإسلامية وتأصيل هذا المجال من البحث لا

فكاك منه أبداً

وبما أن اقتراحات أعضاء هيئة التدريس من قضايا وموضوعات وعناوين كلها ترتبط بقيم الدين في الواقع السوداني الماثل، وفي التاريخ الوطني، وفي البيئة المحيطة لوطننا، إلى جانب ما ذكرنا في المقدمة المنهجية من علاقة العلوم الإسلامية بالعلوم الإنسانية ناتجة من أن منهجية البحث الإسلامي في جملته، يشكل في نتائجه تمثلاً اعتقادياً وتطبيقاً عملياً وتعبدياً، في المعاملات الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية والإدارية، بحيث يصيرُ نظاماً لعلم الإنسان المسلم بدخول الدين في قضايا العلوم الإنسانية وموضوعاتها لشمول التشريع الإسلامي لتفاصيل الحياة اليومية للبشر، وتوجيهه لنفس الإنسان المسلم وحلّه لمشكلات الظواهر الاجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية والاقتصادية والمعيشية[1].

وعلى هذا، فإنّ مقترحات الأولويات البحثية في القضايا والعناوين والموضوعات لا تخرج عن نطاق التشريع والفقه الإسلامي والدراسات الإسلامية المرتبطة دوماً بالإنسان، وهو موضوع رسالة الإسلام وعقل الإنسان هو مَناط التكليف الإلهي بالشرائع المنزلة على رسوله صلّى الله عليه وسلّم، وأن للتشريع الإسلامي مقاصد في عقل ونسل ومآل الإنسان لا بد من تحقيقها

فإذا كانت العلوم الإنسانية المعاصرة ومناهجها لها أدوات بحثية في الرصد والتحليل والقياس للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والإدارية والتربوية وغيرها، فإن هذه الأدوات لا تخرج، على وجه العموم، مما قّرره علماء أصول الفقه حين قاموا في باب القياس بتقسيم العلّة إلى تنقيح المناط وتحقيق المناط وتخريج المناط، لذا لا بد من المقارنة بين الحكم الشّرعي والنظرية الاجتماعية أو الاقتصادية من حيث منبع وخصائص تلك النظرية، مع

(1) أنظر علاقة العلوم الإسلامية بالعلوم الإنسانية، في المقدّمة المنهجيّة لهذا البحث

توضيح الحكم الشرعي في مقولات تلك النظرية[1].

إذا نظرنا إلى العلوم الإسلامية في نفس الموضوعات، بحيث يكون هناك تعريف للمصطلحات الاجتماعية والإنسانية توافق المصطلحات الواردة في الفقه الإسلامي، كما أنه لا بدّ من التوفيق بين منهج البحث الشرعي ومنهج البحث الاجتماعي والإنساني، في إطار المفاهيم الموضوعية لتداخل القضايا الإنسانية مع التوجيهات الشرعية في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية والفردية للإنسان المسلم

أما في العلوم اللغوية ؛ فإنه لا بد من التوفيق بين الدراسات اللسانية واللغوية من المنظور المعجمي، وبين تفسير النصوص في الفقه والمقيد ومفاهيم الموافقة والمخالفة ودلالات العبارة والإشارة والاقتضاء وغير ذلك

مما يعني أن توحيد المصطلح المعرفي بحيث يكون مصطلحاً إسلامياً إنسانياً معاً، هو السبيل لتأصيل لغة البحث العلمي في الإنسانيات، هذا على مستوى المنهج، وهو مجرد أمثلة لقضايا كثيرة تنتظر الحلّ ،وهي تمثّل البنية التحتية للتأصيل المعرفي في العلوم الإنسانية

على أن أهمّ ما يعّول عليه في التأصيل الموضوعي للعلوم الإنسانية كأولوية لا بد أن يبحث فيها علماء الشريعة والفقه، أن يتمّ التّوسُّع في فقه المقاصد وتشمل مقاصد علم النفس ومقاصد علم الاجتماع ومقاصد المالية العامة للدولة ومقاصد الصيرفة الحكومية والخاصة ومقاصد الإعلام ومقاصد المواثيق الصحفية في إطار فقه الأولويات، ومنهج الجمع بين القراءة العقلية والإحصائية والفقهية المقاصدية، حتى تأتي الدراسات الوصفية في متغيراتها

([1]) خليفة بابكر الحسن ، أولويات البحث العلمي في الفقه الإسلامي وأصوله (بروفسر) نقلاً عن الدكتور عبد المجيد النجار في بحثه عن المنهج التطبيقي للشريعة الإسلامية تنزيلاً عن الواقع الراهن [مجلة معهد وبحوث الدراسات العالم الإسلامي العدد الأول 1426هـ يناير 2006م ، الخرطوم ، ص 93.

التابعة والمستقلة موافقةً لمقاصد الشرع الإسلامي، الذي لا بد من إلزام الباحثين بإدخال أدوات البحث الشرعي والقواعد الفقهية في بناء منهجية البحث العلمي، حتى يكون بحثاً يوافق رسالة هذه الجامعة، وبالتالي يمثل أولوية في استراتيجيتها البحثية، وهذا يتطلب توفّر باحثين متفرّغين لإنتاج الموسوعات في المنهجية المعرفية للقرآن والسنة ومنهجية الاستدلال، وفق القواعد الفقهية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، باعتبار أن لهذه العلوم حقلاً خصيباً للمتغيرات التي هي مجال رحب للقياس والاجتهاد المقاصدي والتجديد الفقهي أيضاً

من كلّ ما تقدم، نقترح الدّمج المنهجي بين الإنسانيات والإسلاميات كأولوية بحثية عاجلة تتوفر عليها المراكز البحثية المتخصصة في إسلام المعرفة في هذه الجامعة، لتوفر للباحثين نظاماً بحثياً رائداً في الجمع بين الوحي والدراسة في الإنسان المستخلف لإقامة حياته وفق ما أنزل الله على رسوله صلّى الله عليه وسلّم

وتقديم هذه الأولوية سيتيح كثيراً من الثراء للمعرفة العلمية الإنسانية وتجديداً دافقاً للحيوية في شرايين البحث الفقهي المقاصدي والأصولي والاستدلالي التّحليليّ في كلا المدرستين الإسلامية والإنسانية بإذن الله

إنّ تحديد منهجية تناول الورقة الإطارية وتحليلها في اتجاهات الباحثين في الجامعة وفق العينة المبحوثة ، والتنبيه للتجديد التأصيلي للبحث في الإنسانيات يفُضي إلي استخلاص بعض النتائج التي توصلت إليها في خاتمة هذه الورقة

وهذا التحديد يُحفّز إلي عقد مبحث تطبيقي على البحث في العلوم السياسية، وفق الأولويات التي اقترحها الباحثون في العلوم الإنسانية في مجال علم السياسة، ووفق تأثُّر كثير من مقترحات الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين والإعلاميين والإداريين، بمؤشر السياسة اليومي في السودان وبإقليم الشرق الأوسط وأفريقيا المحيط بالدولة السودانية

المبحث الخامس

تطبيق أولويات البحث في الإنسانيات على قضايا العلوم السياسية

ظل علم السياسة المعاصر علماً ينمو ويتطور في حضن الفلسفة العقلية الأوربية الغربية والشرقية، بعيداً عن ربطه بفقه السياسة الشرعية كما أصطلح عليه الفقهاء المسلمون فظلّ هناك انفصام تام في مستوى التلقي للعلم السياسي عن الفقه السياسي، في نظام التدريس في الجامعات، وبالتالي التخصص الذي يأتي فوق التعليم العام الذي ينتهي بالمرحلة الثانوية، حيث يُرْسَلُ دراسو السياسة في الواقع إلي مدرستين:

(أ) مدرسة تراثية هي مدرسة السياسة الشرعية ومكانها غالباً في الجامعات الإسلامية خاصة والجامعات المحايدة عامة، في كليات الشريعة والفقه أو أصول الدين أو الدراسات الإسلامية، باعتبار أن السياسة الشرعية تُعدّ فرعاً من فقه الولاية والحكم والوزارة في الإسلام

(ب) مدرسة مستحدثة وهي مدرسة العلوم السياسية وهي في الواقع دراسة تقوم على أفكار فلاسفة اليونان القديمة مثل، ارسطو وأفلاطون، والفكر السياسي عند هؤلاء انتاج عقلي يقوم على واقع روما القديمة والاغريق، وهي مدرسة تضع الفلاسفة فوق كل طبقات المجتمع باعتبارها أعلى هذه الطبقات ثم تطوّرت هذه المدرسة بأفكار مفكّري عصر النهضة مثل فولتير الفرنسي وجان بودان في كتبه الستة للدولة.

وجون لوك الانجليزي صاحب المدرسة الطبيعية ، والتي أعادت قراءة فكرة السياسة في المجتمع على ضوء هذا المذهب، وتطورت فكرة أرسطو إلي أنّ الإنسان مدني بطبعه، إلي أن قالت هذه المدرسة إنّ قيام الدولة قد تطورٌ من فكرة العشيرة، وشيخ القبيلة وزعيم العصابة، إلي مرحلة أعلى نظمت فيها السلطة السياسية بأعراف ثم قوانين تقنن ولها احتكار أدوات الإكراه لصالح جماعة تحكم النّاس تسمى السلطة السياسية بمشروعية استخدام هذه الأدوات

للمصلحة العامة وتبعاً لهذه العلاقة التي تحقق المصلحة العامة للمحكومين تطورت العلاقة، فيما بين الحاكم والمحكوم، إلي أن صارت عقداً اجتماعياً، عند جان جاك روسو الفرنسي، ثم إسهامات كبيرة من هذه المدرسة ممثّلة في كتابات ميكيا فللي الإيطالي بكتابة (الأمير)، وردسو بكتابه (العقد الاجتماعي) حيث أحدثت ثورة في الفكر السياسي من المنظور الاجتماعي مايسمى علم الاجتماع السياسي حالياً

أما مدرسة الفقه السياسي (السياسة الشرعية)، وهو مصطلح، واسم كتاب الإمام تقي الدين بن تيمية[1] الذي ألف رسالة بعث بها إلي أحد الحكام المسلمين ليعمل بموجب فحواها كنصيحة، أوضح فيها ما على الحاكم المسلم من أمانات واجبة الأداء، والحكم بين الناس بالقسط ، والعدل في الحقوق، والحدود لإقامة الولاية الصالحة على أمر المسلمين بما يرضي الله ورسوله، وذكر مؤلّفها أنّها رسالة مختصرة فيها جوامع السياسة الإلهية والآيات النبوية لا يستغنى عنها الراعي والرعية[2].

بنى مؤلف (السياسة الشرعية) كتابه على آيتين من القرآن الكريم وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا * يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [3].

ويرى المؤلف أن الآيتين حصرتا وظائف سلطة الحاكم المسلم في:

(أ) أداء الأمانات إلي أهلها

([1]) ولد ابن تيمية سنة 661هجريه وتوفى سنة 728هجريه .

([2]) ابن تيمنية السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ، مصر المنوفية ـ 1988م ـ من خطبة المؤلف ، ص7.

(3) سورة النساء الآيتان : ٥٨ ــ٥٩.

(ب) الحكم بين الناس بالعدل

وأمرتا المحكومين بالتزام توجيهين

(أ) طاعة أولي الأمر المؤدين للأمانات

(ب) ردّ الأمر إلي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم عند التّنازع، مع طاعة أولي الأمر فيما أطاعوا فيه الله وإلاّ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ثم التعاون على البر والتقوى بين الرعية وعدم التعاون على الإثم والعدوان.

بينما تتبع مفكرو عصرالنهضة الأوربيون تطور المجتمع من العشيرة والقبيلة والحالة البدائية إلي حالة المجتمع المنظم بقانون على مراحل، فإن الفقه السياسي بدأ بتنظيم الولاية على الناس باعتباره أمراً إلهياً ورد في التشريع في كل الأديان ليحكم أهل الانجيل والتوراة بما أنزل الله فيه وأهل الفرقان خاتمة الأديان بآيات الله في كتابه العزيز الحكيم

لذا نرى أن من أولويات البحث في علم السياسة المعاصر وفقه السياسة الموروث أن يتم ، الجمع بين المدرسة الإسلامية الأصلية والمدرسة الواقعية الحديثة في السياسة مع المدرسة الوسيطة التي قامت على نظرية الدولة عند المفكرين الأوربيين، ليأخذ بما ينفع الناس منها وما لا يناقض فقه الشرع فيها لصالح تنظيم الحياة الإسلامية، خاصة وأن المدرسة الحديثة تطرح الإسلام خارج منظومة الاستمداد المعرفي للفكر السياسي باعتبار استحداث مذهب فكري يحمل الناس على البعد عن الدين في الحياة العامة، وخاصة المحور السياسي والاقتصادي باعتماد الليبرالية السياسية والديمقراطية مذهباً للحكم والرأسمالية مذهباً للاقتصاد وإبعاد الدين عن الاجتماعيات، بإقامة نظام مجتمعي لايأبه بمصائر أفراده بعد الموت، والحساب عن أعمالهم في الآخرة، مما جعل اهتمام الأفراد مقتصراً على تحصيل المصالح الشخصية والجمعية والمنافع الخاصة والملذّات والشهوات الذاتية ، دون اعتبار لوازع أخلاقي أو قيمة إنسانية

أساسها الدين والفضائل التي فيه وفي أحكامه

والبحث وحده لا يكفي، إذ لابد من إقامة نظام التعليم على أساس من العلاقة العلمية التي تقوم على المزاوجة بين المرجع الإسلامي في الأخلاق والعدالة والإنصاف والطهارة، وبين المنافع الإدارية التي انجزتها السياسة المعاصرة في تنظيم المجتمع السياسي إلي سلطة يحكمها دستور يحفظ حقوق الحاكم والمحكوم معاً، وينظم العلاقة بينهما، ويتبنّى القانون الذي يرعَى أنشطة المشاركة السياسية للمجتمع في أعمال السياسة العامة للدولة لكونها أمراً عاماً وصالحاً للأمة ولابد من النصح والمشورة والتواصي بالحق فيه وفي هذه الأنشطة تطورت الأعمال الطوعية في الفقه الإسلامي إلي الجمعيات المدنية ومنظمات المجتمع غير الرسمية للرقابة الشعبية في النظم الديمقراطية الحديثة.وهي أقرب لنظام الحسبة في الإسلام والطائفة المتفقّه في الدين تنذر القوم من حُكّام ومحكومين وتعمل على تطور الأنظمة القائمة، إلي نظام مراكز للأبحاث التي تدعم اتخاذ القرار وتضع الخطط الاستراتيجية للدولة، ومدارس الفقه والفهم المتعدد للإسلام، يمكن أن تُطَوَّر فيما بعد إلي أحزاب سياسية، تقوم كلها على الإسلام مع الاختلاف في منهج الاستنباط والفهم والتطبيق والممارسة السياسية، لتقوم المنافسة فيما بين المسلمين على تولّي إدارة شؤون الناس بالحق والعدل والكفاءة والترقية للعمل السياسي بالمعرفة والاجتهاد، وليس بالحيل السياسية والكيد، والضغوط الاقتصادية ،وضغوط الرأي العام كما في النظم الديمقراطية والنظم الاستبدادية

وهكذا يبدو لنا واضحاً أنّ الجمَع بين أصول الفقه السياسي الجامع لمقاصد العدل وأداء الأمانات لأهلها والطاعة فيما لا معصية لله ورسوله فيه، وبين أفكار فصل السلطات منعاً لجور الحاكم وإعادة التوازن داخل السلطة السياسية برقابة المجلس النيابي على رئيس الدولة (الحاكم)، وعلى الوزراء التنفيذيين، وهذا الوضع يحقق نوعاً من أداء الأمانات وكل هذه العلائق بين المدرستين الإسلامية والأوربية في الفكر السياسي قابلة للدراسة والبحث،

كأولوية لتأسيس فقه جديد للسياسة القديمة التي في كتب التراث وهي تصلح لأن تكون بديلاً للمدرسة السياسية الأوربية، وتطويراً، بما أسهمت به هذه المدرسة لمعطيات الحياة السياسية المعاصرة للفقه السياسي الجديد والتطوّر بالبحث السياسي المؤصّل.وهذا الأمر يجعل مدرسة العلوم السياسية، ومدرسة السياسة الشرعية مدرسة واحدة تندمج أصولها المعرفية، وتتلاق ح مصادرها وأفكارها لتنتج علماً صالحاً للتطبيق في حياة المسلمين المعاصرة

نتائج مستخلصة

أولاً: اعتماد أولويات البحث العلمي كنظام بعدّ ويضع قواعد متفق عليها في اعتبار كل

أولوية على حدة، وفق دوافع ومبررات وإمكانات وأهداف محددة

ثانياً: ربط الأولوية في البحث بخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها، بالتنسيق والشراكة مع مؤسسات التنمية المختلفة القائمة على التخطيط

ثالثاً: ربط الأولويات بحاجة الدولة في التخطيط القومي للبحث العلمي للقطاعات المفتقرة إلى دراسات تعينها على النهوض بوظائفها الأساس باعتبار الجامعة جامعة حكومية

رابعاً: أن تستجيب الأولويات لحاجة المجتمع الإنتاجية والخدمية، حسب طلب القطاع الخاص، بحيث تحوّل الأولويات المجتمعية مراكز البحث بالجامعات إلى بيوت خبرة ومرجعية لهذا القطاع الذي لا يستفيد كثيراً حتى الآن من حركة البحث العلمي في الجامعات

خامسا: إعطاء أهمية للجانب الابتكاري الإبداعي وفق القدرات المتفوقة لدى الباحثين المتميزين وتحفيزهم، وجعل مبادراتهم وبراءاتهم المقدمة من الأولويات

سادساً: الفصل بين البحث العلمي والخطط السياسية حتى لا يكون البحث العلمي مرتبطاً بمؤشر السياسة اليومي

سابعاً: قيام فرق بحثية متخصصة في العلوم الإسلامية الأساسية، والعلوم الإنسانية ومناهج البحث العلمي، وأصول الفقه، وعلوم الحديث، ومدارس التفسير، واللغة العربية، على وجه الخصوص، بواجب تقوم بإعداد معاجم للمصطلحات وموسوعات معرفية، ودوائر معارف، وفق منهجيّة التّأصيل العلمي كأولوية في مجال إسلام المعرفة

وهكذا نرى أن أقسام العلوم السياسية بكليات الاقتصاد وكليات الدراسات الاستراتيجية عليها أن تزحف نحو أقسام السياسة الشرعية بكليات الشريعة والفقه، ليأخذ البحث العلمي إنتاج المدرسة الإسلامية السياسية المعاصرة مقصداً له وأولوية للبحث في موضوعات السياسة المعاصرة من شؤون النيابة والتمثيل والحكم والرئاس ة ووزارات التفويض والتنفيذ والقضاء، والولايات على الأقاليم والمقاطعات، وتفويض السلطات القضائية ورقابة الحسبة السياسية على أعمال الدولة وانحرافات الممارسات السياسية وغير ذلك، مما يطوّر النظم الليبرالية والديمقراطية، على اختلاف مشاربها، نحو الأفضل والأكثر عدالة وحرية وأمناً

وأخلاقاً

ثامناً: مراعاة لحرية التفكير العلمي وتقديراً للمبادرات العلمية لابد من قبول واقع الأولويات الشخصية للباحثين، كمنطلق ابتكاري معمول به دولياً في مراكز الأبحاث العالمية ، وتحريراً للعقل العلمي من قيود بيروقراطية التخطيط الجامدة والمعيقة لآفاق الكشف والاختراع وهذه النتيجة تتفق مع المدرسة الرافضة لفكرة الأولويات.ابتداءً

تاسعاً: على العمادة – قدر الطاقة – ألاّ تعتمد على التخطيط المركزي لإنتاج موضوعات المعارف والعلوم وتحديد استباقي للقضايا والمشكلات البحثية ، حتى لا تكون المدرسة البحثية المعتمدة لديها أشبه بالاتجاه الاشتراكي في التخطيط الممركز لدى صناع القرار ، فهذا يناقض الفكر الإسلامي المبدع في أصوله ومن باب أولى لليبرالية المعرفة

عاشراً: اعتماد التخطيط البحثي في الأولويات على أسلوب أن تقوم كل فرقة بحثية لتحديد أولويات موضوعاتها في حقلها المعرفي الذي تتخصص فيه

حادي عشر: باعتبار علم السياسة علماً حاكماً في الحياة العامة لابد من الاهتمام باستنبا ط أحكامه من مصادر الإسلام، مع مزاوجة ذلك بالأفكار السياسية لرواد عصر النهضة الأوربي، ليعيش المسلمون عصرهم، وما نجح فيه من تطبيقات سياسية معاصرة دون مصادمة لأي من أحكام الإسلام أو قيمه عند التجديد الفقهي

ثاني عشر: قيام دراسة بحثية جديدة تزاوج بين علم السياسة والفقه السياسي الإسلامي الموروث، بما يجعل الحياة السياسية للمسلمين ثريّةً ،في التطبيقات العملية للثقافة السياسية الإسلامية المشبعة بروح العصر، والمستفيدة من تجارب الإنسانية النافعة والصالحة، وبذلك وحده ،يمكن تحقيق ما نتحدث عنه دوماً عن صلاحية الإسلام لكلّ زمان ومكان